رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات لـ«الوطن»: ازدياد في أعداد المتقدمين وهي متفاوتة ما بين محافظة وأخرى

١٦٣١ طلب ترشح إلى عضوية مجلس الشعب في يومين

نقيب المحامين لـ«الوطن»: نحث القانونيين المتميزين للترشح

محمد منار حميجو

مع انتهاء اليوم الثاني لاستقبال طلبات الترشح إلى عضوية مجلس الشعب التي يستمر على مدار سبعة أيام وصل عدد الطلبات التي استقبلتها لجان الترشيح القضائية في المحافظات ١٦٣١ طلباً خلال اليومين الماضيين منها ٨٤٠ طلباً في اليوم الأول و٧٩١ طلباً في اليوم الثاني.

وانطلقت أمس الأول عملية الترشح إلى انتخابات مجلس الشعب التي ستجري في الخامس عشر من تموز القادم وسوف تستمر على مدار سبعة أيام وفق ما ينص عليه قانون الانتخابات العامة.

من جهته أكد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات جهاد مراد في تصريح لـ«الوطن» أن الإقبال خلال اليومين الماضيين جيد وأنه في اليوم الثاني شهد ازدياداً في عدد الطلبات، مشيراً إلى أن أعداد طلبات المتقدمين متفاوتة ما بين محافظة وأخرى باعتبار أن هناك بعض الوثائق التي يجب أن ترفق بالطلب يجب تأمينها وبالتالي بمجرد تأمينها فإن الراغب في الترشح يتقدم بطلبه، ومن هذا المنطلق فإنه من المتوقع ازدياد في أعداد المتقدمين خلال الأيام القادمة باضطراد بعد تأمين الوثائق المطلوبة.

وأشار إلى أن عدد الطلبات مع نهاية اليوم الثاني بلغت ١٦٣١ طلباً، لافتاً إلى أن اللجان مستمرة باستقبال الطلبات لغاية يوم الأحد الموافق الـ٢٦ من الشهر الجاري، وإن اجتماعات اللجنة القضائية العليا للانتخابات مفتوحة حتى إعلان نتائج انتخابات أعضاء مجلس الشعب من قبلها.

وأشار مراد إلى ضرورة التزام المرشحين بإرفاق الطلب بجميع الوثائق المطلوبة كإخراج قيد مدني، مبيناً فيه تاريخ الولادة، وأنه عربي سوري منذ أكثر من عشر سنوات، ولا حكم عليه لم يمض على صدوره أكثر من شهر، وتصريح بأن المرشح لم يترشح بأي دائرة انتخابية أخرى، وأن يكون ناخباً في الدائرة الانتخابية التي يرغب ترشيحه عنها.

وفي تصريح سابق لـ«الوطن» بين مراد أنه تم التأكيد على اللجان القضائية الفرعية ولجان الترشيح الالتزام بنصوص القانون كما ورد في قانون الانتخابات العامة، مشيراً إلى أن لجنة الترشيح لن تقبل أي طلب لم يستكمل كامل الأوراق المطلوبة، كما أنه يجب أن تكون الشروط المنصوص عنها في قانون الانتخابات العامة متوافرة لدى طالب الترشيح.

وبين مراد أنه يجب على لجان الترشيح أن تبت بالطلبات خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب سواء بالقبول أم بالرفض، موضحاً أنه في حال لم تبت اللجنة في الطلب خلال هذه المدة يعتبر الطلب مقبولاً بعد انتهاء هذه المدة.

ولفت إلى أن قرار لجنة الترشيح يكون قابلاً للاعتراض أمام اللجنة القضائية الفرعية خلال ثلاثة أيام التي تبدأ من اليوم الذي يلي الإعلان عن طلبات قبلت طلبات ترشحهم، الذي يعتبر قرارها مبرماً.

وفيما يتعلق بالمغتربين الراغبين في تقديم طلبات الترشيح بين مراد أنه يمكن للمغترب أن يقدم طلب ترشيحه لدائرته الانتخابية من خلال وكيله القانوني كما أنه يجوز لوكيله القانوني أن يسحب طلب ترشيحه.

وفي السياق بين نقيب المحامين الفراس فارس أن النقابة أصدرت تعميمها الخاص بحث المحامين على الترشح إلى عضوية مجلس الشعب باعتبار أن المجلس هو ذات طابع تشريعي ولذلك فإنه من المفترض بأن يكون كتلة كبيرة من في المجلس من الحقوقيين من المحامين والقضاة وبشكل عام حاملين إجازة في الحقوق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف فارس: نحن مع ترشح كل الشرائح إلى مجلس الشعب ولكن فعلياً الدور الأساسي للمشرعين والقانونيين في المجلس، معرباً عن أمله بأن يصل في الدور القادم الحقوقيون المتميزون الذين لديهم قدرة القيام على هذا العمل وبالتالي فإن النقابة تحث مثل هؤلاء على الترشح إلى المجلس.

وبين فارس أن النقابة سوف تعقد العديد من الندوات الحوارية مع مجموعة من المحامين لتحفيز المحامين الراغبين في الترشح وإعطائهم عدة أفكار عن العمل التشريعي والانتخابات وأهمية المشاركة فيها.

وكانت نقابة المحامين دعت في بيان لها من يجد نفسه مؤهلاً من المحامين للترشح والمشاركة الفاعلة في الانتخاب، مشيراً البيان إلى أن المحامين ونقابتهم يدركون أهمية الاستحقاقات الدستورية وإنجازها في أوقاتها المحددة وأهمية العمل من أجل الصالح العام للمجتمع والأفراد.

ضرورة التزام المرشحين بالوثائق المطلوبة

١٢٠ مركز طوارئ صحي خلال الامتحانات العامة

الطواشي: لن يُسمح لأي طالب بالتقدم للامتحانات العامة في المشافي أو المراكز الصحية العامة

محمود الصالح

كشفت مديرة الصحة المدرسية في وزارة الصحة هتون الطواشي عن إحداث ١٢٠ مركز طوارئ بمناسبة الدورة الامتحانية العامة القادمة التي ستبدأ يوم الأحد القادم في جميع المحافظات، وعلى مستوى كل منطقة تعليمية أو مجمع تربوي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت الطواشي أن وزارة التربية استنفرت كل إمكانياتها وكوادرها الفنية والإدارية لخدمة العملية الامتحانية، ولتوفير أفضل الظروف للطلاب لتقديم امتحاناتهم بكل طمأنينة وسهولة، وذلك من خلال خطة متكاملة لجميع جوانب العملية الامتحانية، وأضافت: يشكل الجانب الصحي أحد أركان هذه العملية، حيث تم وضع خطة لتنفيذ مجموعة من التعليمات والشروط الخاصة بالتقدم للعملية الامتحانية بالنسبة للطلاب المرضى، أو الذين يتعرضون لعارض صحي خلال الامتحان.

ولفتت إلى أنه تم منع أي طالب وتحت أي ظرف كان من تقديم الامتحان في المشافي أو المراكز الصحية العامة، وكذلك يمنع على الطالب العودة إلى متابعة الامتحان في حال خروجه للعلاج خارج المركز الامتحاني، مضيفة: لذلك سيتم علاج جميع الطلاب في المراكز الامتحانية، من خلال فرق الطوارئ المنتشرة في جميع المناطق التعليمية.

وبيّنت أن فريق الطوارئ يتألف من طبيب وعدد من المساعدات الصحية، وهو مزود بحقيبة إسعاف وسيارة إسعاف مجهزة بكل المستلزمات، حيث يتلقى مركز الطوارئ في المنطقة التعليمية الاتصال من أي مركز امتحاني يحتاج إلى تدخله لوجود حالة صحية معينة، مشيرة إلى أنه يتوجه الفريق الصحي إلى المركز وتتم معالجة الحالة إذا كانت بسيطة في القاعة الامتحانية أو في غرفة رئيس المركز.

وأضافت مديرة الصحة المدرسية: إن كل مراكز الصحة المدرسية في المحافظات والمناطق تم تحويلها إلى مراكز امتحانية، حيث يتقدم الطلاب الذين لديهم عارض صحي أو إعاقة، ويكونون بحاجة إلى مساعدة في الامتحان وتكون المساعدة في القراءة أو الكتابة أو القراءة والكتابة معاً، أو زيادة ربع المدة الزمنية للزمن المقرر لامتحان المادة.

وأشارت إلى أنه كذلك يتقدم من خلال المراكز الصحية الطالب غير القادر على الجلوس على المقعد الدراسي بسبب إجراء عمل جراحي أو كسر في أحد الأطراف أو غير ذلك من الأسباب المانعة لإمكانية التقديم في المراكز العادية، حيث يكون المركز الصحي مجهزاً بطاولات واسعة وأسرة وكراسي طبية، ويوجد أطباء ومساعدات صحة للإشراف على الطلاب طبياً، لافتةً إلى أن هناك أطباء يصادفون طلاب في أوضاع صحية دائمة أو إعاقات مثل المكفوفين أو الصم واليكم أو الإعاقات الذهنية أو الحركية أو الشلل الدماغي أو الإصابة الولادية.

وبيّنت أنه يتم عرض هؤلاء قبل موعد الامتحانات على لجان طبية مختصة بالتقارير والصور الطبية، ويتم الطلب من مديريات التربية بتحويلهم إلى التقديم في المراكز الصحية، أما الطالب الذي يتعرض لطارئ خلال عملية الامتحان فيمكنهم مراجعة دائرة الامتحانات أو المركز الصحي في محافظتهم ويقبلون بشكل شرطي في المركز الصحي على أن يتم تقييم وضعهم الصحي بعد انتهاء تقديم المادة الامتحانية، من خلال مراجعتهم اللجنة الطبية المختصة لإعطاء القرار المناسب لوضعهم الصحي وتقرير مدى حاجتهم للقبول في المركز الصحي لتقديم امتحانهم، والأيام التي يحتاجها للبقاء في المركز الصحي.

وذكرت الطواشي أنه سمح للطلاب باصطحاب عبوة ماء معهم إلى داخل المركز الامتحاني بعد نزع اللصاقة الورقية الموجودة عليها.

للطالب عبوة مياه منزوعة الورقة عنها

معامل ابتكرت أنواعاً جديدة تعطي هواء مع رذاذ

«الشوب» يحرك سوق المراوح في حماة!

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّنَ عدد من أصحاب محال بيع الأدوات المنزلية الكهربائية لـ«الوطن»، أن الحالة الجوية التي تعم البلاد في هذه الأيام حركت سوق المراوح، وجعلت الطلب عليها يختلف أنواعها جيداً نوعاً ما.

وأشاروا إلى أن الأسعار ارتفعت هذا العام عن سابقه بين ٥٠ إلى ٧٥ بالمئة، وفي بعضها ١٠٠ بالمئة، موضحين أن سعر المروحة العمودية التقليدية اليوم نحو ٨٥٠ ألف ليرة، وهي تعمل بالكهرباء وعلى البطارية أيضاً، وكان سعرها العام الماضي بين ٤٥٠ و٥٥٠ ألف ليرة، أما المراوح ذات البطاريات الداخلية أي بطاريتها منها وفيها، فسعرها بين ٩٥٠ و١١٠٠ ليرة حسب حجمها.

ولفتوا إلى أن الأسواق تعج بمراوح ذات أنواع عديدة وأحجام متنوعة وتقنيات متطورة، وتناسب البيوت والمحال التجارية والمكاتب وغير ذلك.

وذكر بعضهم أن المعامل ابتكرت أنواعاً من المراوح، تعطي هواء مع رذاذ بعدة مستويات، بعد تعبئة خزان خاص فيها بالماء والثلج، إضافة إلى إضاءة الطلب عليها بمختلف أنواعها جيداً نوعاً ما.

بينما بين آخرون أن المراوح ضرورية جداً في هذه الأيام بسبب ارتفاع درجات الحرارة التي لا يستطيعون تحملها، وخصوصاً الأطفال الصغار، ومن هذا المنطلق فإن شراءها لا بد منه رغم الأسعار العالية، فلا خيار آخر لديهم أمام التقنين الكهربائي الطويل الذي يمتد على نحو ٥،٥ ساعات مقابل نصف ساعة وصل فقط.

وذكر بعضهم ممن ركبوا لوحاً أو لوحي طاقة لتغذية منازلهم بالكهرباء، أن المراوح تحل مشكلة الحرارة العالية في هذه الأيام، ما دام مصدر تشغيلها متوافراً، مشيرين إلى أن ألواح الطاقة لا تكفي لتشغيل المكيف إن وجد، لكنها تكفي لتشغيل مروحة.

من جانبه ذكر مصدر في حماية المستهلك بحماة لـ«الوطن»، أن المراوح والأجهزة الكهربائية المنزلية عموماً تُسعَّر وفق بيانات التكلفة إن كانت مصنّعة محلياً، أو وفق إجازات الاستيراد إن كانت مستوردة، وذلك كله مع تحديد هامش ربح بين ١٥ و٢٥ بالمئة تضاف إلى التكاليف.

وأوضح المصدر أنه في حال المخالفة يعاقب المخالف سواء أكان تاجر جملة أم بائع مفرق وفق أحكام القانون ٨ لعام ٢٠٢١.

محافظ اللاذقية لـ«الوطن»: إجراءات وتسهيلات لإنجاح تسويق القمح

اللاذقية - عبير محمود

أكد محافظ اللاذقية عامر هلال لـ«الوطن»، توفير كل مستلزمات تسويق محصول الحبوب بشكل سهل ومريح، مشيراً إلى الجهوزية التامة لاتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتسهيل آلية التسويق لما يحقق مصلحة المزارعين وتخفيف الأعباء عنهم.

وخلال اجتماع تنسيقي مع الجهات المعنية، أكد هلال على تقديم ما يلزم لإنجاح عملية تسويق محصول الحبوب وتنفيذ كل الإجراءات المطلوبة بالتعاون بين كل الجهات ذات الصلة.

وأقر الاجتماع مجموعة من الإجراءات والتسهيلات، تتضمن مساعدة الفلاحين في نقل الأقماح بوساطة آليات المؤسسة أو أي واسطة نقل أخرى وتأمين محروقاتها إلى مركزي الاستلام للكميات بحدود ٢طن، واستلام الأقماح من الفلاحين المذكورة أسمائهم في القوائم الاسمية الواردة من مديرية الزراعة على الهوية فقط من دون شهادة منشأ وتسديد قيمة الأقماح للفلاحين بما لا يتجاوز ٧٢ ساعة.

كما تضمنت الإجراءات تأجيل أقساط المصرف الزراعي المستحقة على الفلاحين بغير زراعة القمح وإلغاء براءات الذمة من مديرية المالية وغيرها والمطلوبة من قبل المصرف الزراعي حتى يتم تسديد قيم الأقماح، مع توجيه مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمصادرة كل الأقماح المهربة وحصر المادة بمؤسسة الحبوب.

مدير فرع المؤسسة السورية للحبوب ياسر ملحم، أكد إنجاز كل متطلبات العمل في مركزي الاستلام المحددين في مطحنة الساحل وقبو العوامية، واختيار كوادر ذات كفاءة عالية.

من جهته، أشار مدير الزراعة والإصلاح الزراعي باسم دوبا إلى أن المساحة المزروعة بالقمح في المحافظة نحو ٧٦٩٧هكتاراً، والإنتاج المتوقع يصل إلى ١٦٦٢٦طناً، لافتاً إلى جهوزية المديرية للتعاون مع كل الجهات لتسهيل عملية التسويق.

كما أكد مدير فرع المصرف الزراعي ميلاد عيسى أن المصرف جاهز لصرف المستحقات المالية للزارعي القمح ضمن المدة المحددة، وذلك بمجرد وصول القوائم الاسمية وتحويل المبالغ المرصودة مع بدء تسويق المحصول.

بشار إلى أن فرع المؤسسة السورية للحبوب باللاذقية سيبدأ استلام الأقماح من المزارعين اعتباراً من يوم الأحد القادم في مركزي قبو العوامة ومطحنة الساحل.

خطوة جيدة في القنيطرة.. جولات المسؤولين على الامتحانات ممنوعة لأنها تربك الطلاب

القنيطرة - خالد خالد

أكد محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران حرص المحافظة والمعنيين بالعملية الامتحانية وإعطاء صورة حقيقية ومشرفة عن القنيطرة والالتزام بحسن سير العملية الامتحانية والحرص على عدالتها من خلال تحقيق تكافؤ الفرص والوقوف على مسافة واحدة من جميع الطلاب وتهيئة الجو المناسب وتوفير الطمأنينة والاستقرار النفسي، مشدداً على محاسبة كل من يحاول العبث بسير العملية الامتحانية.

وخلال اجتماع حول التحضير للامتحانات اعتبر جمران أن ٣٠ بالمئة من نتاج الطالب خلال امتحانات الشهادات العامة يتلخص بتوفير الراحة النفسية والجو الملائم بعيداً عن الضغوط.

من جانبه كشف رئيس مكتب التربية الفرعي جاسم الصالح أنه تم الطلب من وزارة التربية عدم قيام أي مسؤول بجولة على امتحانات الشهادات العامة لكونها لا تقدم ولا تؤخر، وتؤثر في سير العملية الامتحانية وتشغل الطلاب وتعرضهم للتوتر والارتباك وعدم التركيز وقطع سلسلة أفكارهم، مؤكداً أن كامل المسؤولية عن سير العملية الامتحانية يقع على عاتق التربية وكوادر الشرطة، وعدم السماح لأي شخص «مسؤول» مهما كانت صفته بالتدخل بالعملية الامتحانية.

وبينت الإحصائيات الصادرة عن دائرة الامتحانات بتربية القنيطرة أن أعداد الطلاب المسجلين لدورة ٢٠٢٤ على أرض المحافظة وتجمعاتها بدمشق وريفها ولجميع الشهادات وبكل فروعها بلغت ١٢٦٢٨ طالباً، في حين كان عدد المتقدمين بدورة العام الماضي ١٤١٣٤ طالباً.

وأوضح مدير التربية عبدو زيتون أن المديرية قامت بإعداد قواعد البيانات للطلاب المتقدمين إلى الثانوية العامة بفروعها المختلفة والبالغ عددهم ٣٤٤٥ طالباً وطالبة، في حين أن دورة العام الماضي كان ٥٥٠٠ طالب وطالبة، مبيناً أن عدد طلاب الفرع العلمي بلغ ٢١٩٠طالباً وطالبة موزعين على ٢٤ مركزاً.

وأضاف: أما بالنسبة لعدد طلاب الفرع الأدبي فقد بلغ ١٢٥٥ طالباً وطالبة والدورة الماضية ١٩٣ طالباً موزعين على ١٨ مركزاً، مشيراً إلى أن عدد طلاب الشهادة الثانوية المهنية ٥١٧ طالباً وطالبة والدورة السابقة ٧١٥ طالباً، موزعين على ١٦ مركزاً، أما عدد طلاب الثانوية الشرعية فهم ١٧ وعدد طلاب الإعدادية الشرعية ٤٥ طالباً، وسيقدمون امتحاناتهم على أرض المحافظة.

ولفت زيتون إلى عدد طلاب شهادة التعليم الأساسي ٨٦٤٥ طالباً والدورة الماضية تقدم ٨٨٥٩ طالباً وطالبة موزعين على٨٣ مركزاً، مشيراً إلى أن مجموع المراكز الامتحانية على أرض المحافظة وتجمعات دمشق وريفها ١٤٣ مركزاً، علماً أن عدد المراكز بالدورة السابقة ١٦٠ مركزاً.

وأضاف: تم توفير كل مستلزمات إنجاح العملية الامتحانية للشهادات العامة وتأمين كل متطلباتها بالتعاون مع الجهات المعنية والمؤسسات الحكومية من سيارات ومحروقات وحماية دائمة لمراكز الامتحانات، وتأمين متطلبات طباعة الأسئلة وتجهيز مركز تصحيح الامتحانات وتوزيع القرطاسية والمستلزمات على المراكز الامتحانية، إضافة إلى تأمين الآليات اللازمة لنقل المراقبين ومندوبي التربية لتوزيع أسئلة الامتحانات على المراكز وضمان وصولها إلى المراكز في موعدها المحدد.

الجدير أن وزارة التربية منعت وحرمت الطلاب الأحرار بالقنيطرة من التقدم في محافظتهم وعدم السماح لهم بالتقدم باسم المحافظة نتيجة تعليمات وزارية مجحفة بحق القنيطرة وأبنائها ليترك هذا القرار أكثر من علامة استفهام حول التعاطي مع أبناء المحافظة دون سواها والمبررات التي أدت إلى حرمان الأحرار من التقدم بمحافظتهم، الأمر الذي سيرتب على الأهالي والطلاب أعباء مالية إضافية للتنقل من القنيطرة إلى دمشق، عدا الوقت والجهد في ظل أزمة نقل خانقة تعاني منها المحافظة أصلاً.